



مشروع "توفير مكونات التدريب القانوني للمعاهد القانونية في العراق - معهد التدريب القانوني"

ورقة خلفية

على خلفية النظام العراقي السابق وغزو واحتلال البلاد، تواجه الحكومة العراقية تحديات كثيرة تعيق أداء مهامها وخاصة في ما يتعلق بضمان حكم القانون وتوفير نظام عدالة فعال.

تشمل التحديات التي تواجه النظام القضائي ما يلي: النظم الإدارية وآليات الرسوم المعقدة ، قلة الشفافية في المحاكم، اعتماد أسلوب غير ودي على صعيد الشاهد والقضاء على السواء إضافة إلى الكفاح المستمر لتحقيق الاستقلال عن النفوذ السياسي. أسفرت سنوات القمع والفوضى التي أعقبت تلك الفترة عن عجز طويل الأمد طاول مسألة التدريب داخل إطار مؤسسات العدالة العراقية على غرار وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومعهد التدريب القضائي.

علماً أن وزارة العدل تتولى إدارة نظام السجون العراقية ودائرة تسجيل الأراضي، ومعهد التدريب القضائي يقوم بتدريب القضاة العراقيين، أما مجلس القضاء الأعلى فيعتبر الوحدة الإدارية الأساسية للسلطة القضائية العراقية.

في هذا الإطار، يقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتنفيذ مشروع بعنوان "توفير مكونات التدريب القانوني للمعاهد القانونية في العراق - معهد التدريب القانوني" والذي يندرج ضمن الإطار الأوسع لمشروع "حكم القانون" الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

يرمي هذا البرنامج بشكل أساسي إلى تحسين أداء المحاكم المشمولة في المشروع في كل من بغداد، وأربيل والبصرة. أما على الصعيد العام، فيهدف إلى تحسين أداء مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، ومعهد التدريب القضائي من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة التدريبية القانونية المفصلة خصيصاً لتتماشى مع كل مؤسسة على مدى فترة 14 شهراً.

إن توفير التدريب اللازم لمحاكم المشروع (المحاكم النموذجية) من شأنه مساعدة القضاة وموظفي المحاكم على اعتماد النهج الجديد الذي تمثله هذه المحاكم وذلك على نحو كلي. والغرض من برنامج تدريب مجلس القضاء الأعلى هو تدريب القضاة على اعتماد التخطيط الاستراتيجي، تعريفهم بأداب المهنة القضائية والنزاهة واستقلال القضاء، حثهم على القيام بالتحقيقات بنزاهة وعدالة، مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تدريبهم على المجالات ذات الصلة بالقوانين الموضوعية والإجرائية على حد سواء. أما على صعيد وزارة العدل، يهدف التدريب القانوني إلى بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، والتدريب على استخدام وثائق المحكمة والكتيبات الممكنة، والمساعدة على استقلال السلطة القضائية. أخيراً يهدف هذا التدريب إلى إقامة عملية إصلاح شاملة لمنهج معهد التدريب القضائي والذي يشمل التدريب القانوني المتخصص في مجالات حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، العنف القائم على الجنس، القانون الأسري وقضاء الأحداث.

بشكل عام، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في إطار المعنيين في قطاع القضاء العراقي.

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق مع عدد من الكيانات والأفراد لضمان التنفيذ السليم والناجح للتدريب القانوني: (أ) وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق - مكتب حقوق الإنسان (UNAMI-HRO) ، واليونيسيف (ب) خبراء من الأمم المتحدة، و(ج) نظرائهم العراقيين بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل ومعهد التدريب القضائي.

سيضم المشروع العناصر التالية:

- (1) **المحكمة النموذجية:** إنشاء محاكم نموذجية في كل من بغداد وأربيل والبصرة عبر تدريب القضاة والموظفين فيها لتنفيذ النهج المتخصص والخاص بهذ المحاكم بهدف توفير قدر أكبر من الشفافية واستخدام نهج أكثر ودية.
- (2) **إنشاء مركز تدريب داخل محكمة بغداد النموذجية:** سيوفر مركز التدريب هذا فرصة لمشاركة موارد التدريب مع المحاكم النموذجية الأخرى أولاً ومن ثم مع مجموعة أوسع من المحاكم بما أن أفضل الممارسات التي تفرزها المحاكم النموذجية ستنتفد على نطاق أوسع في إطار نظام المحاكم.
- (3) **مجلس القضاء الأعلى:** تحسين أداء مجلس القضاء الأعلى عبر توفير التدريب للموظفين والقضاة حول التخطيط الاستراتيجي والأخلاقيات والنزاهة القضائية، استقلال القضاء، إقامة التحقيق بنزاهة وعدالة، ومكافحة الفساد. علاوة على ذلك، سيتوفر للمجلس آخر وأحدث المطبوعات الورقية والالكترونية وقواعد البيانات القانونية.
- (4) **وزارة العدل:** تحسين أداء وزارة العدل من خلال تدريب عديد الوزارة على التخطيط الاستراتيجي، كيفية استخدام مستندات وكتب دليل المحكمة الممكنة (تدريب المدرب) والاستقلال القضائي (تدريب المدرب).
- (5) **معهد التدريب القضائي:** دعم إصلاح المناهج الدراسية لمعهد التدريب القضائي العراقي مما سيسهم أولاً في مراجعة المناهج الدراسية و سيوفر ثانياً الخبرة المحددة للتدريب في مجالات قضاء الأحداث وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أمام القانون والعنف القائم على الجنس وقانون الأسرة و سيحدد أخيراً المعدات اللازمة لدعم تنفيذ التدريب المطلوب وعقد ورش عمل لاستخلاص توصيات التحسين والتقويم.

- إجراء استعراض شامل لمبادرات أخرى، وعمليات تقويم سابقة ذات الصلة بالتدريب القانوني في العراق.
- التنسيق مع كافة أصحاب المصلحة وإشراكهم في عملية وضع وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى دمج الخبرات وتعزيز الملكية الوطنية واعادة تطبيقها من جانب أصحاب المصلحة
- تحديد القضايا الرئيسية في مجال تطوير برنامج التدريب القانوني للمؤسسات الثلاث المعنية: وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومعهد التدريب القضائي
- وضع خطط لأنشطة التدريب القانوني في المحاكم النموذجية، مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل ومعهد التدريب القضائي
- توفير الخبرة الموضوعية في ما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال التدريب القانوني والمشمول في مجالات محددة من التدريب المتخصص
- تنفيذ أنشطة التدريب بمشاركة المحاكم النموذجية، مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل ومعهد التدريب القضائي
- تصميم وتنفيذ مركز تدريب في إطار محكمة بغداد التجريبية.
- إقامة دورات لتدريب المدربين (TOTs) يقوم بها الخبراء الإقليميون ذوو الخبرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، مكتب الأمم المتحدة حول (UNOPS) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق - مكتب حقوق الإنسان (UNAMI-HRO) ، إضافة إلى تطبيق أكبر عدد ممكن من الأنشطة في العراق

تستهدف هذه الأنشطة بشكل مباشر عديد وإدارة المحاكم التجريبية، وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، ومعهد التدريب القضائي من جهة وشعب العراق، ولا سيما الفئات الضعيفة في المجتمع العراقي مثل النساء والمعوزين والأحداث كمتفيعين غير مباشرين.

سيعمل المركز بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى العراقي، وزارة العدل، وزارة العدل في حكومة اقليم كردستان، معهد التدريب القضائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وغيرها من الوكالات ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق - مكتب حقوق الإنسان (UNAMI-HRO) واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

1. توفير التدريب للمحاكم النموذجية الثلاث

أ. وضع الخطط اللازمة لعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين من المحكمة النموجية للحصول على مدخلاتها ووجهات نظرها حول برنامج تدريب المحاكم النموجية والذي يتضمن ما يلي:

• تدريب القضاة في المجالات ذات الصلة بالقوانين الموضوعية والإجرائية على حد سواء؛

• تدريب قيادات المحكمة النموجية وموظفي التخطيط على التخطيط الاستراتيجي

• التدريب على إعداد كتيّب جديد للمحكمة (قيد التنفيذ)

• إقامة تدريب متخصص حول قضاء الأحداث (بالتعاون مع اليونيسيف في العراق)

• إقامة تدريب متخصص حول القوانين والمعايير الدولية (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في العراق - مكتب حقوق الإنسان)

ب. وضع خطة لتدريب المحاكم النموجية الثلاث، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المتخصصة لكل محكمة، ارتكازاً على عملية تشاورية.

ج. استعراض الخطة مع الجهات المعنية.

د. وضع اللمسات الأخيرة على الخطة.

هـ. تنفيذ خطة التدريب للمحاكم النموجية الثلاث

2. تأسيس مركز تدريب في محكمة بغداد النموذجية

أ. وضع الخطط اللازمة لعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين بوضع خطة لإنشاء مركز تدريب في محكمة بغداد النموذجية.

ب. وضع الخطط اللازمة لعقد اجتماعات مع كافة الجهات المعنية

ج. إنشاء مركز تدريب في محكمة بغداد النموذجية بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى عبر تنفيذ الخطة المذكورة أعلاه والتي تضم:

• التوظيف؛

• توفير التدريب والتوجيه للموظفين؛

• وضع نظام للمركز لجدولة برامج تدريبية دورية، حث المحاكم الأخرى والجهات القانونية لتحديد وتجنيد المشاركين في الدورات التدريبية،

- وضع سياسات وإجراءات لمركز التدريب

3. توفير التدريب لمجلس القضاء الأعلى

أ. وضع الخطط اللازمة لعقد اجتماعات مع الجهات المعنية من مجلس القضاء الأعلى للحصول على مدخلاتها ووجهات النظر حول البرنامج التدريبي لمجلس القضاء الأعلى (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق - مكتب حقوق الإنسان (UNAMI-HRO) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

- إقامة تدريب حول التخطيط الاستراتيجي
- إقامة تدريب حول آداب المهنة القضائية والنزاهة (استخدام الموارد بما في ذلك الكتيب الذي أعده وزير العدل العراقي)؛
- إقامة تدريب حول استقلال السلطة القضائية
- إقامة تدريب حول مكافحة الفساد (لكافة موظفي المحاكم)؛
- تدريب قضاة التحقيق على إجراء التحقيقات بشكل منصف وعادل، القانون الجزائي، الإرهاب والقانون الإنساني
- تدريب عديد وقضاة مجلس القضاء الأعلى على مكافحة الفساد
- وغيرها من مجالات التدريب القانوني التي تم تحديدها كأولويات من قبل مجلس القضاء الأعلى من خلال عملية تشاورية

ب. وضع خطة تدريب لمجلس القضاء الأعلى ارتكازاً على عملية تشاورية

ج. استعراض الخطة مع الجهات المعنية.

د. وضع اللمسات الأخيرة على الخطة.

ه. تنفيذ خطة التدريب

4. توفير التدريب لوزارة العدل

أ. وضع الخطط اللازمة لعقد اجتماعات مع الجهات المعنية في وزارة العدل للحصول على مدخلاتها ووجهات النظر حول البرنامج التدريبي لوزارة العدل (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق - مكتب حقوق الإنسان (UNAMI-HRO) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS):

- تدريب حول التخطيط الاستراتيجي

• تدريب/تدريب المدربين حول الاستقلال القضائي

• تدريب حول الاستقلال القضائي

ب. وضع خطة تدريب لوزارة العدل تركز على عملية تشاورية

ج. استعراض الخطة مع الجهات المعنية

د. وضع اللمسات النهائية على الخطة

هـ. تنفيذ الخطة التدريبية

5. توفير التدريب لمعهد التدريب القضائي

أ. عقد اجتماع تخطيط/تشاور مع كافة أصحاب القرارات المعنيين أي وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وذلك للحصول على مدخلاتهم ووجهات نظرهم حول برنامج التدريب الخاص بمعهد التدريب القضائي (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)) والذي يضم ما يلي:

• تدريب المدربين حول حقوق الانسان

• تدريب المدربين حول قضاء الأحداث

• تدريب المدربين حول المساواة بين الجنسين

• تدريب المدربين حول القانون العائلي

• تدريب المدربين حول العنف القائم على نوع الجنس

ب. تقويم الاحتياجات بشكل مفصل ودراسة الفجوات التي تعيق القدرات فيما يتعلق باحتياجات المناهج الدراسية

ج. تحديد نطاق عملية إصلاح المناهج الدراسية الضرورية وتحديد نقاط الدخول الاستراتيجية لتنفيذها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، القانون الأسري، قضايا العنف القائمة على نوع الجنس

د. وضع خطة استراتيجية لإصلاح المناهج الدراسية المحددة

هـ. وضع خطة للمساعدة على إدخال التغييرات في المناهج الدراسية لمعهد التدريب القضائي

و. تنظيم وتنفيذ ورشتي عمل حول المواضيع التالية لما لها من صلة بمكون التدريب الخاص بمعهد التدريب القضائي:

- ورشة عمل لمناقشة نتائج تقييم الحاجات والفجوات في القدرات إضافة إلى توصيات برنامج الإصلاح
- ورشة عمل لمناقشة توصيات التغيير في ما يخص هيكلية المنهجية الدراسية
- ز. إصلاح المنهج الدراسي لمعهد التدريب القضائي بالتعاون مع المعهد من خلال توظيف وإدارة الخبراء الفنيين في الميادين التالية:
 - قضاء الأحداث
 - حقوق الانسان
 - المساواة بين الجنسين
 - العنف القائم على نوع الجنس
 - قانون العائلة
- ح. تقييم المعدات اللازمة لمعهد التدريب القضائي لتحسين أدائه وإعداد لائحة بالمعدات اللازمة مرفقة بالمواصفات المفصلة ليصار إلى إرسالها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

دورات التدريب:

ستستهدف دورات التدريب التي تشكل المكون الأساسي للمشروع، الممثلين الحكوميين العراقيين ومن بينهم قضاة وعديد مختلف المؤسسات المذكورة أعلاه وسيتم تطبيقها على النحو التالي:

المدة

سيتم تنفيذ مشروع معهد التدريب القضائي ابتداء من 25 كانون الثاني/يناير 2010 وسيمتد على فترة 14 شهراً.